الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653
ISSN (E) :2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٦/٦/١١
تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/٨/١٠
تاريخ النشر : ٢٠٢٦/٩/٣٠

التنافس الاقليمي على بحر الصين الجنوبي ومآلات المستقبل

Regional competition over the South China Sea and future prospects

م.م كوثر يونس رشيد

Kawthar younis rasheed

جامعة بغداد/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies

kawthar.y@cis.uobaghdad.edu.iq

IRAQI

Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

يعد بحر الصين الجنوبي أحد أهم المناطق الجيوسياسية في النظام الدولي، نظراً لما يتمتع به من موقع إستراتيجي مهم وحيوي يربط بين المحيطين الهادي والهندي، فضلاً عن احتوائه على الموارد الطبيعية المهمة من النفط والغاز، إضافة لكونه ممراً رئيساً للتجارة العالمية إذ تمر عبره نسبة كبيرة من الناقلات البحرية الدولية، وهذا أدى إلى تصاعد التنافس الإقليمي والدولي عليه، لاسيما بين الصين من جهة، وعدد من دول اسيا–الباسفيك مثل فيتنام والفلبين وماليزيا وبروناي من جهة أخرى، وفي ظل تداخل المطالبات السيادية منهم على الجزر والمياه الإقليمية، ولا سيما جزر سبراتلي وباراسيل.

وتزايد تعقيدات هذا التنافس مع تنامي دور الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ضمن استراتيجية "إعادة التوازن نحو آسيا"، والتي تهدف للحد من النفوذ الصيني في المنطقة وضمان حرية الملاحة في هذا الممر البحري الحيوي، الأمر الذي جعل بحر الصين الجنوبي منطقة للتفاعل والتنافس الاستراتيجي بين القوى الكبرى والقوى الإقليمية، فضلاً عن المنظمات الإقليمية، وعلى رأسها رابطة الآسيان اي دول جنوب شرق آسيا(ASEAN) ،ومساهمتها في محاولة إدارة النزاعات عبر الأطر الدبلوماسية والقانونية، وبالرغم من محدودية قدرتها على احتواء هذا التصعيد.

أما فيما يتعلق بمآلات المستقبل لهذه المنطقة الحيوية، فمن المرجح ان يستمر التنافس الاستراتيجي في هذه المنطقة في إطار يجمع بين الردع العسكري والتفاوض الدبلوماسي، مع احتمالية بروز ترتيبات أمنية جديدة والتي تعكس التحولات في ميزان القوى في منطقة الإندو–باسيفيك او آسيا–الباسفيك، ولذلك سيظل بحر الصين الجنوبي محوراً رئيساً للصراع والتنافس الجيوسياسي على النفوذ في النظام الدولي وخلال العقود القادمة.

الكلمات المفتاحية: الصين، بحر الصين الجنوبي، اسيا–الباسفيك، الولايات المتحدة الامريكية

Abstract

The South China Sea represents one of the most significant geopolitical arenas in the contemporary international system due to its vital strategic location linking the Indian and Pacific Oceans. It also possesses substantial natural resources, including considerable reserves of oil and gas, in addition to being a major route for global trade, through which a large proportion of international maritime transportation passes. These characteristics have led to an escalation of regional and international competition over the region. China stands as the primary actor in this competition, facing several Southeast Asian states such as Vietnam, the Philippines, Malaysia, and Brunei, amid overlapping sovereignty claims over islands and maritime zones, particularly the Spratly and Paracel Islands.

The complexity of this competition has increased with the growing role of the United States in the region within the framework of the "Rebalance to Asia" strategy, which aims to limit Chinese influence and ensure freedom of navigation in this vital maritime corridor. As a result, the South China Sea has become an arena for strategic interaction between major powers and regional actors. Regional organizations, most notably the Association of Southeast Asian Nations (ASEAN), also attempt to manage disputes through diplomatic and legal frameworks, although their ability to contain escalation remains limited.

Regarding future prospects, strategic competition in the region is likely to persist through a combination of military deterrence and diplomatic negotiations, with the possibility of emerging new security arrangements that reflect shifts in the balance of power in the Indo-Pacific region. In this context, the South

China Sea will continue to constitute a central arena of geopolitical rivalry and competition for influence in the international system in the coming decades.
Keywords: China, South China Sea, Asia-Pacific, United States

المقدمة

يعد بحر الصين الجنوبي واحداً من أكثر المناطق البحرية الحيوية حساسية في النظام الدولي الحديث، نظراً لما يتمتع به من أهمية استراتيجية وسياسية واقتصادية وأمنية، ادى الى التنافس الإقليمي والدولي عليه، ولا سيما الصين والولايات المتحدة الأمريكية، في ظل مطالب السيادة للدول الاخرى فيه، واحتدام حدة الصراع على حرية الملاحة، وارتباط هذه المنطقة بسلاسل التجارة والطاقة العالمية، وقد برز التنافس على بحر الصين الجنوبي بصورة أكثر وضوحاً مع تنامي الدور الصيني وسعيها إلى توسيع نفوذها البحري، من خلال تبني استراتيجيات سياسية وأمنية تهدف لفرض استراتيجية جديدة في الإقليم، في المقابل، تنظر الولايات المتحدة الامريكية إلى هذا البحر بوصفه منطقة جيوستراتجية وجزءاً لا يتجزأ من منظومة الأمن الإقليمي في آسيا–الباسفيك، وتسعى لمنع صعود أي قوة من الهيمنة عليه، من خلال تعزيز حرية الملاحة، وتكثيف وجودها البحري، ودعم حلفاء وشركاء الولايات المتحدة الامريكية الإقليميين.

اهمية الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى بيان اهمية بحر الصين الجنوبي وتحليل الأبعاد الجيوسياسية والاستراتيجية للتنافس الإقليمي على بحر الصين الجنوبي، وبيان الاستراتيجية الصينية والأميركية للمنطقة، وتوضح أبعاد الصراع البحري والجيوسياسي وتأثيره على الأمن الإقليمي والدولي.

اهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة لتحليل طبيعة هذا التنافس والصراع، وأدواته السياسية والعسكرية، وانعكاساته على الدول المطلة عليه ودول منطقة اسيا–الباسفيك، واستشراف مآلاته المستقبلية في ضوء التوازنات الإقليمية والدولية.

مشكلة الدراسة: تتمثل المشكلة البحثية في التساؤل الاتي: كيف أسهم التنافس الصيني–الأميركي في بحر الصين الجنوبي في إعادة تشكيل البيئة الأمنية والإستراتيجية في منطقة جنوب شرق آسيا (اسيا–الباسفيك) ، وما هي مآلات هذا التنافس على الاستقرار الإقليمي؟ وهذه المشكلة البحثية تطرح عدة تساؤلات منها: ما اهمية بحر الصين الجنوبي بالنسبة للصين والولايات المتحدة الامريكية ودول اسيا–الباسفيك؟ وما هي استراتيجيات الصين والولايات المتحدة الامريكية المتبعة في هذه المنطقة ؟ وكيف تتفاعل دول المنطقة مع هذا التنافس وهذه الاستراتيجيات؟ وما هي مآلات المستقبل لهذا التنافس؟

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن بحر الصين الجنوبي سيظل ساحة للتنافس الاستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة الامريكية والدول الاقليمية المطلة عليه، إذ إن الصين تسعى إلى تكريس استراتيجية تعزز من نفوذها الإقليمي، وفي المقابل محاولة الولايات المتحدة الأميركية احتواء هذا النفوذ والصعود والحفاظ على حرية الملاحة وتوازن القوى في المنطقة بدلاً من الهيمنة الصينية، بما يجعل مستقبل هذه المنطقة مرهوناً بإدارة هذا التنافس أكثر من حسمه لصالح احد الأطراف.

منهجية الدراسة: تم توظيف منهج التحليل النظمي في دراسة التنافس الاقليمي على بحر الصين الجنوبي بوصفه نظاماً اقليمياً تتفاعل داخله مجموعة مدخلات

في الاهمية الجيواستراتيجية للبحر وتفاعل استراتيجيات الدول المتنافسة وادواتها ومخرجات النظام فيه تمثلت في انماط التوازن والردع واستمرار التنافس، فضلاً عن المنهج الوصفي التي تم وصف بحر الصين الجنوبي والتنافس والتفاعل الاقليمي فيه.

هيكلية الدراسة: تم تقسيم الدراسة الى مبحثين بمطلبين لكل مبحث، يركز المبحث الاول على الاهمية الجيواستراتيجية لبحر الصين والجنوبي وطبيعة التنافس الاقليمي والدولي عليه، اما المبحث الثاني استراتيجيات التنافس للدول الفاعلة .

المبحث الأول: الاهمية الجيوسياسية والجيوستراتيجية لبحر الصين الجنوبي وطبيعة التنافس الاقليمي

يقع بحر الصين الجنوبي في منطقة حيوية تتسم بتقاطع وتصادم استراتيجيات ومصالح الدول الاقليمية والدولية المطلة عليه بصورة مباشرة وغير مباشرة، فهو يمثل اهمية جيو–أمنية وجيو–سياسية لهذه الدول فضلاً عن اهميته الجيو–اقتصادية وهذا ما سيتم بيانه في مطلبين، المطلب الاول: الاهمية البحرية والجيوبولتيكية لبحر الصين الجنوبي، والمطلب الثاني: جذور التنافس الاقليمي والدولي لبحر الصين الجنوبي.

المطلب الاول: الاهمية البحرية والجيوبولتيكية لبحر الصين الجنوبي

يقع بحر الصين الجنوبي بين الساحل الجنوبي للصين وسواحل دول جنوب شرق آسيا، وهو يتصل اتصالاً مباشراً بالمحيطين الكبيرين المحيط الهندي(عبر مضيق ملقا) والمحيط الهادي(عبر مضيقي تايوان وباشي) وتبلغ مساحتهُ حوالي ٤٤٧.٣ مليون كم٢ ويصل عمقه حوالي ٢٤٥.٥ م،كما يعد الخط

الاستراتيجي البحري الذي يربط بين منطقة شمال شرق آسيا وجنوب شرق آسيا وهو يعتبر مركز الثقل الاستراتيجي الاقتصادي في المنطقة؛ بسبب ما يحتويه من تنوع بيولوجي بحري مهم (حميد، ٢٠٢١، ٩٠) ، كما يتصل هذا البحر بالعديد من الدول التي تقع في جنوب شرق آسيا ذات الديناميكية المهمة في هذه المنطقة وهذه الدول هي: (الصين، اندونيسيا، الفلبين،تايلاند، فيتنام، سنغافورة، بروناي، ماليزيا، كمبوديا) (مجيد، ٢٠١٨، ١٩) ، فأهميته لا تأتي من مساحته فقط، بل كونه "حلقة وصل" بين اقتصاد شرق آسيا من جهة، وطرق الطاقة والتجارة القادمة من مناطق اخرى مثل اوربا وافريقيا واجزاء اخرى من آسيا (الشرق الاوسط) من جهة أخرى، وهذا الربط الجغرافي جعل هذا البحر أحد اهم المسارات والأكثر حضوراً في حركة النقل البحري العالمية، مما يعني أن أي توتر فيه ينعكس فوراً على الامن الاقليمي وحركة الاقتصاد العالمي كما يُعد بحر الصين الجنوبي اكبر بحر في العالم مع البحر المتوسط بعد المحيطات الخمس فضلاً عن انه تصب فيه عدة انهار طويلة منها (اللؤلؤ، الأحمر، ميكونغ، تشاو فرايا) ، كما يعد بحر الصين الجنوبي ثاني اكثر الممرات حيوية وازدحاماً بالحركة على مستوى العالم إذ يمر عبره حوالي ثلث الشحن العالمي(دندن، ٢٠١٩، ٩).

كما تتعاظم القيمة الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي كونه يتصل بعدة مضائق تشكل "عنق زجاجة" لحركة الملاحة الاقليمية والدولية، فهو يمتد شمالاً من مضيق تايوان والى مضيق ملقا جنوباً فضلاً عن مضائق رئيسة واستراتيجية اخرى مثل (سوندا، لومبوك، سنغافورة) وهذه المضائق تعد نقاط تحكم تسمح لمن

يمتلك القوة البحرية بالسيطرة على حركة الملاحة والتجارة في هذه المنطقة(ايوب، ٢٠١١، ١١).

ولذلك فالصين ترى أن أي قوة قادرة على التحكم في هذه النقاط او المضائق يمكنها الضغط عليها اقتصادياً وأمنيا، اما بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية ترى أن إبقاء هذه النقاط مفتوحة وفق قواعد الملاحة الدولية يحدّ من قدرة الصين على سيطرتها وعلى تحويلها البحر إلى مجال نفوذ لها مغلق أو شبه مغلق (ميلر، ٢٠١٦)

اما الدول المطلة والمجاورة لبحر الصين الجنوبي فهي تتنافس على حق السيادة البحرية مع بعضها، فكل دولة تملك تصوراً أمنياً خاصا بهاً وخبرة تاريخية في التعامل مع الصين أو مع القوى الكبرى والدول المتنافسة الاخرى والمطلة على بحر الصين الجنوبي تأتي الصين في مقدمتها فهي الدولة الأكثر إصراراً على تثبيت قوتها ونفوذها بشكل واسع يتجاوز ساحلها المباشر على البحر، اما فيتنام قد تكون اكثر حساسية تاريخية وسيادية من الدول الاخرى، وتتنافس ضمن إمكاناتها السياسية والاقتصادية، اما الفلبين تعد طرف محوري في التنافس والنزاع والاحتكاك على البحر بسبب موقعها وتحالفها الأمني مع الولايات المتحدة الامريكية، كما ان ماليزيا وبروناي لديهما مطالب سيادية وتداخل اقتصادي مع الصين، مما يدفعهما لتبني استراتيجيات ومقاربات حذرة تجمع بين الاعتراض والتعاون، اما إندونيسيا فتركز على حماية مجالها البحري، وتتعامل مع المنطقة لإثبات دورها الإقليمي، هذه القوى تجعل هذا البحر مساحة توازنات اقليمية ذات المستويات المختلفة، منها

نزاع على السيادة، وصراع بين نفوذ القوى الاقليمية والدولية، وقدرة منظومة "آسيان" على إدارة هذا الخلاف(عبد العاطي، ٢٠١٧، ٣٥-٤١).

كما يوجد في بحر الصين الجنوبي اربع مجموعات من الجزر: هي الجزر الغربية(شيشا) والجزر الشرقية(دونغشا) والجزر الوسطى (تشونغشا) والجزر الجنوبية (نانشا) (مجيد، ٢٠١٨، ٢٠) ، وهذه يتجاوز عددها على المائتي جزيرة فضلاً عن الشعاب المرجانية والارخبيلات واهم هذه الجزر هي (سبراتلي، وباراسيل، براتاس، وقطاع ماكليسفيلد) ذات الاهمية الاستراتيجية والاقتصادية والحيوية الكبيرة والمهمة لا سيما في المراقبة البحرية والسيطرة وترسيم المناطق البحرية واستغلال مواردها ولذلك تتمحور حولها النزاعات في بحر الصين الجنوبي لاسيما مجموعة جزر باراسيل وسبراتلي(مضخور، ٢٠١٩، ٣٤٨) ، فمثلاً ان جزر سبراتلي من المتوقع احتواءها على إمكانات هائلة من احتياطات النفط والغاز وذلك بحسب دراسات اجريت في القرن الماضي إذ تشير لأحتمالات قوية لوجود كميات هائلة من هذه الموارد في قاع البحر فضلاً عن الرواسب المعدنية الاخرى مثل(القصدير، النحاس، المنغنيز) (عليوي، ٢٠٢٣، ٢٣) ، فهذه الجزر الموجودة في بحر الصين الجنوبي نسبتها تتجاوز ٣٠%من نسبة الجزر التي توجد في بحر الصين الواسع والتي يبلغ عددها حوالي ٥٠٠٠ جزيرة ، وهذه النسبة(وان كانت تعد قليلة نسبياً ٣٠%) من الجزر الموجودة تعد الاهم من بين تلك الجزر الاخرى، فهي مداخل جغرافية حيوية ومهمة لبحر الصين الجنوبي واي تهديد أمني لها يعني انه تهديد لأمن واستقرار الدول الاقليمية والدولية التي لها مصالح اقتصادية وتجارية في هذا البحر(حميد، ٢٠٢١، ٩١).

ويعد بحر الصين الجنوبي احد ابرز الطرق والممرات الاستراتيجية المهمة لحركة التجارة العالمية وسلاسل التوريد والملاحة وحركة الطاقة هذا يعني أن امن واستقرار هذا البحر مرتبط باستقرار الأسواق العالمية والاقتصاد العالمي وأمن الطاقة وهذه من الاسباب التي تجعل دول هذه المنطقة (اسيا–الباسفيك) في تنافس جيوسياسي واقتصادي وأمني لهذا البحر، اما الاهمية الاقتصاديه له فيتمثل في احتوائه على كم هائل من النفط والغاز فضلاً عن الثروة السمكية والتي تعد العنصر الغذائي الاساسي لسكان هذه الدول(ميلر، ٢٠١٦) ، وهذه الاهمية الاقتصادية تسهم في زيادة التنافس والنزاع على حقوق التنقيب والاستثمار فضلاً عن جعل الصيد أداة ضغط فيما بين هذه الدول والتنافس على السيطرة والمكانة الاستراتيجية على هذا البحر.

المطلب الثاني: جذور التنافس الاقليمي والدولي لبحر الصين الجنوبي

ان جذور التنافس والنزاع عاى بحر الصين الجنوبي يرجع الى عدة اسباب منها:

اولاً: جذور التنافس والنزاع على السيادة التاريخية في بحر الصين الجنوبي

تعود جذور التنافس والنزاع على السيادة في بحر الصين الجنوبي لتحولات تاريخية تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، عندما بدأت الدول الإقليمية في آسيا–الباسفيك في رسم الخرائط البحرية وتحديد الجزر والشعب المرجانية الموجودة فيها، واثناء تلك المرحلة لم تكن هذه المناطق والجزر ذات أهمية استراتيجية كبيرة، بل انها كانت تُستخدم كمحطات عبور أو مناطق صيد، ومع تصاعد الوعي بأهمية الجيوبولتيك والجغرافيا البحرية وادراك اهمية هذا البحر وحيويته بالنسبة للدول المسيطرة عليه لما يتمتع به من موارد وموقع استراتيجي مهم

وحساس واحتواءه على اهم الموارد الطبيعية وهي النفط والغاز والثروة السمكية الغنية فضلاً عن ميزاته كونه طريق بحري وتجاري حيوي، بدأت دول هذه المنطقة – مثل الصين وفيتنام والفلبين وماليزيا – في تقديم مطالباتها السيادية والمتداخلة على أرخبيلات بحرية رئيسة مثل جزر سبراتلي وجزر باراسيل ، ويُعد هذا التداخل في المطالبات السيادية على هذه الجزر أحد أهم الجذور التاريخية للتنافس والنزاع، إذ تستند كل دولة إلى سرديات وجذور تاريخية ووثائق قديمة لتبرير سيادتها على هذه الجزر(Benjamin, 2022, 5) ، اذ ترى الصين بأنها صاحبة الحق في السيادة على هذا البحر، ولاسيما جزر باراسيل و سبراتلي، و تستند على وثائق تاريخية تثبت احقيتها وملكيتها لهذه الجزر، و تستند الدول المتشاطئة على بحر الصين الجنوبي أيضا على المعطيات التاريخية، تثبت سيادتها على هذه الجزر ومنها فيتنام والفلبين اللتان تستندان للمعطيات التاريخية والقانونية كذلك لتأكيد مطالبهما السيادية على هذه الجزر؛ بسبب قربها الجغرافي لجزر سبراتلي، أما ماليزيا فإنها تزعم سيادتها على هذه الجزر؛ لانها تقع في المنطقة الاقتصادية الخالصة لماليزيا، اما بروناي فهي الاخرى تطالب بحقها في السيادة على هذه المنطقة، ولكنها لا تدعي السيادة على جزر سبراتلي(محمد، ٢٠٢٥).

ثانياً: إشكالية الحدود البحرية وتداخل المناطق الاقتصادية الخالصة

ترسيم الحدود البحرية يعد أحد أهم أسباب التنافس والنزاع في بحر الصين الجنوبي، إذ إن ظهور نظام المنطقة الاقتصادية الخالصة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ أدى لتوسيع نطاق المطالبات البحرية لدول هذه المنطقة الساحلية، إذ منحت هذه الاتفاقية الحق للدول في استغلال الموارد البحرية

الموجودة في بحر الصين الجنوبي ضمن نطاق يصل إلى ٢٠٠ ميل بحري بدءاً من سواحلها، وبسبب ذلك أصبحت الجزر الصغيرة والشعاب المرجانية في هذا البحر ذات أهمية قانونية كبيرة، وذلك لأن السيطرة عليها تمنح الحق للدولة في المطالبة بمساحات بحرية شاسعة، وقد أدى ذلك لتداخل المناطق الاقتصادية الخالصة بين عدة دول في هذه المنطقة، وهذا ما جعل التنافس والنزاع البحري في الاقليم أكثر تعقيداً وأدخل بقوة العامل القانوني الدولي في إدارة هذا النزاع والصراع(Thi Lan Anh, 2015, 21-22).

ثالثاً: الأهمية الجيوستراتيجية لبحر الصين الجنوبي

تأتي الاهمية الجيوبوليتيكية والجيوسياسية لبحر الصين الجنوبي كونهُ يجمع بين ثلاث دوائر متداخلة: الجيوبولتيك (الممرات والمضائق والعمق البحري والجزر)، والجيو-اقتصادي (التجارة والطاقة وسلاسل الإمداد)، والجيو-امني (التمركز العسكري والردع والسيطرة على المجال البحري)، لذلك لا يمكن النظر إليه كمسطح مائي عادي، بل ك "حيّز نفوذ" تتنافس الدول عليه، ومن يضمن السيطرة عليه والمرور فيه(Hayton, 2014) ، فضلاً عن انه لا يقتصر التنافس في بحر الصين الجنوبي على مسألة السيادة القانونية التي فرضتها اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار عليه فحسب، بل يرتبط أيضاً بالأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة، فالبحر يمثل أحد أهم واكبر الممرات البحرية الحيوية في العالم، حيث تمر عبره نسبة كبيرة من التجارة العالمية وإمدادات الطاقة المتجهة إلى شرق آسيا اذ يمثل الشحن البحري حوالي ٨٠% من التجارة العالمية وثلث هذه الكمية تمر سنوياً عبر بحر الصين الجنوبي، وتشير التقديرات إلى أن دولاً صناعية كبرى مثل

اليابان وكوريا الجنوبية تعتمد بشكل كبير ومنذ القِدم على هذا الطريق البحري لنقل النفط والغاز، فهذا البحر يحظى بأهمية كبيرة لدى اليابان إذ يمر عبرها حوالي ٨٠% من طاقتها فضلاً عن وارداتها التجارية والاقتصادية ولذلك تؤيد حرية الملاحة فيه ، ولهذا فإن السيطرة على هذا البحر الاستراتيجي تمنح الدولة المسيطره قدرة كبيرة على التأثير في حركة التجارة العالمية وأمن الطاقة الإقليمي، وهذا ما يفسر تصاعد التنافس والنزاع لاسيما في العصر الحالي بين القوى الإقليمية والدولية في المنطقة(الحباشنة، ٢٠٢٥، ١٩٨-١٩٩).

المبحث الثاني استراتيجيات التنافس للدول الفاعلة

بحر الصين الجنوبي ساحة للتفاعل الاستراتيجي بين الدول الكبرى والاقليمية اهمها الصين والولايات المتحدة ودول جنوب شرق آسيا، لذلك ينقسم هذا المبحث الى ثلاث مطالب، المطلب الاول: الاستراتيجية الصينية في بحر الصين الجنوبي، المطلب الثاني: الاستراتيجية الامريكية ودول جنوب شرق آسيا في بحر الصين الجنوبي، المطلب الثالث: مآلات المستقبل للتنافس والنزاع على بحر الصين الجنوبي.

المطلب الاول: الاستراتيجية الصينية في بحر الصين الجنوبي

ان اهمية بحر الصين الجنوبي في الاستراتيجية الصينية مرتبط بأمنها القومي، إذ حرصت الصين على ضمان سيطرتها وبسط نفوذها على هذا البحر لما يشكله من اهميه كبيرة بالنسبة الى موقعه الاستراتيجي الذي يحد بالصين وتايوان شمالاً وما به من ثروات وموارد طبيعية ولذلك ركزت استراتيجية الصين في بحر الصين الجنوبي على:

أولاً: تعزيز نفوذ الصين الاقليمي

تسعى الصين إلى تعزيز نفوذها الجيوسياسي في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا او (اقليم اسيا–الباسفيك) من خلال السيطرة أو فرض النفوذ الصيني في بحر الصين الجنوبي، إذ يمثل أحد أهم المجالات الحيوية للأمن القومي الصيني بسبب موقعه الجغرافي الاستراتيجي المهم والذي يقع في الجزء الشمالي من الصين مع تايوان وتسيطر من خلاله على اهم طرق الملاحة البحرية الدولية، إذ ترى القيادة الصينية أن هذا البحر يشكل مجالاً وعمقاً استراتيجياً (اقتصادي، سياسي، امني) يضمن لها توسيع نطاق تأثير الصين الإقليمي والدولي ويمنحها القدرة على موازنة ومنافسة السيطرة والنفوذ الأمريكي في منطقة آسيا–الباسيفيك، إذ حرصت الصين تنتهج نهج معتدل في سياستها وتتسع اولويات استراتيجيتها في مواجهة التحديات الاقليمية والدولية والتي تهدد مصالحها وامنها في بحر الصين الجنوبي لذلك تعمل الصين على ترسيخ وجودها السياسي والعسكري في هذه المنطقة عن طريق قواعدها العسكرية ولاسيما على جزر باراسيل وسبراتلي،فضلاً عن ذلك تبنت الصين استراتيجية عُرفت بـ(استراتيجية منع الوصول) قامت بموجبها على انشاء منطقة عازلة بالمناطق المحيطة بها فضلاً عن توسيع نطاق سيطرتها على بحر الصين الجنوبي مما يوفر عمق استراتيجي لها وعلى حدودها البحرية للحد من التواجد الامريكي في المنطقة وباعتبارها جزءاً من استراتيجيتها الكبرى الهادفة إلى التحول إلى قوة عالمية قادرة على التأثير في موازين القوى الدولية(حسين،خلف، ٢٠٢٣، ٥٤٥–٥٤٧).

ثانياً: تأمين طرق التجارة وامدادات الطاقة في الممرات البحرية

ان بحر الصين الجنوبي هو أحد أهم الممرات البحرية في العالم، إذ ان نسبة كبيرة من التجارة الدولية تمر عبرهُ، فضلاً عن كونهُ طريقاً رئيساً لنقل الطاقة والبضائع والخدمات بين آسيا وأوروبا والشرق الأوسط، لذلك فإن الصين تسعى لتأمين هذه الطرق البحرية لضمان استمرار تدفق تعاملاتها التجارية الخارجية، ولاسيما في ظل إعتماد الاقتصاد الصيني بشكل كبير على الصادرات والاستيراد ولاسيما الطاقة عبر هذه الممرات البحرية وبحر الصين الجنوبي، اذ انٌ زيادة حجم استهلاكها للطاقة جعلها تعتمد على الاستيراد ولاسيما من مناطق غرب آسيا لسد احتياجاتها الكبيرة من الطاقة، رغم التهديدات المتنوعة التي تحيط بخطوط الملاحة البحرية والتي تتطلب حماية أمنية ولاسيما عبر المحيطين الهندي والهادي ومروراً ببحر الصين الجنوبي، لذلك اعتمدت الصين على استراتيجية تسمى (عقد اللؤلؤ) وهي استراتيجية امنية تهدف الى توفير الحماية اللازمة لخطوط الملاحة وتعود هذه التسمية الى شكل قواعدها العسكرية التي تشبهُ عقد اللؤلؤ والمنتشرة في البحار(سواحل الصين وبحر الصين الجنوبي ومضيق ملقا والمحيط الهندي وبحر العرب والخليج العربي) والتي تربط الصين بمناطق انتاج الطاقة العالمية فضلاً عن هدف هذه القواعد لحماية وتأمين امدادات الطاقة لها ، وبذلك أصبح تأمين خطوط الملاحة والطاقة في هذا البحر جزءاً أساسياً من الاستراتيجية الصينية من اجل الحفاظ على استقرار اقتصادها الوطني وتعزيز دورها في التجارة العالمية(ابراهيم، ٢٠٢٢، ١٠٩).

ثالثاً: السيطرة على الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة والاقتصاد

تسعى الصين إلى السيطرة على الموارد الطبيعية الموجودة في بحر الصين الجنوبي، إذ تشير العديد من الدراسات إلى احتواء المنطقة على احتياطيات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي إضافة إلى الثروات السمكية ومصائد الاسماك، فتشير التقديرات الى احتواء البحر على اكثر من (١١) مليار برميل من النفط وحوالي (١٩) تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي فضلاً عن الجزر المهمة والثروات المعدنية والصخور والكثبان الرملية(الخزرجي، ٢٠٢٥، ٢-٣) ، وتعد هذه الموارد المهمة عاملاً مهماً في دعم الاقتصاد الصيني وتأمين احتياجاته المتزايدة من الطاقة، ولاسيما مع استمرار النمو الصناعي السريع، لذلك تنظر الصين إلى هذا البحر باعتباره مصدراً حيوياً للموارد الطبيعية التي يمكن أن تسهم في تعزيز قدرتها الاقتصادية ودعم استراتيجيتها التنموية طويلة المدى(حسين،خلف، ٢٠٢٣، ٥٤٥-٥٤٧) ، فضلاً عن ان الصين انتهجت سياسة اقتصادية كبيرة لترتقي بها للتقدم ومنافسة الدول الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الامريكية ، وعلى وجه الخصوص بعد عام ٢٠١٣ إذ اطلقت مشروعها (مبادرة الحزام والطريق) الاقتصادي والتجاري العالمي الذي هدفت من خلاله تأسيس شبكة تجارية دولية يتكون من ممرين، الاول بحري، والثاني بري، وربطهما بتجارة واقتصاد الصين الدولية فهي تمثل الاطار الجيوستراتيجي الاقليمي والدولي لتعزيز سياسة الصين في بحر الصين الجنوبي(الخزرجي، ٢٠٢٥، ١).

رابعاً: البعد العسكري وتعزيز القدرات الدفاعية

تنتهج الصين إستراتيجية عسكرية واضحة في بحر الصين الجنوبي، إذ تهدف لتعزيز قدراتها الدفاعية وفرض السيطرة الفعلية على المناطق المتنازع عليها في هذه الممرات البحرية ولاسيما الجزر المهمة المتنازع عليها(جزر باراسيل وسبراتلي)، وذلك عن طريق بناء جزر اصطناعية على بعض الشعاب المرجانية في بحر الصين الجنوبي يتراوح عددها حوالي ٢٠ موقعاً متقدماً وتحويلها إلى قواعد عسكرية صينية تضم موانئ ومدارج للطائرات ومنصات صاروخية ومنشآت رادارية واجهزة استشعار لمراقبة حركة الملاحة وتأمين خطوط الطاقة وفرض سيطرتها على بحر الصين، كما تسعى هذه الخطوات إلى تعزيز الوجود العسكري الصيني في المنطقة وتسمح للاستكشافات الجغرافية للمنطقة فضلاُ عن إيجاد نقاط ارتكاز استراتيجية تسمح بمراقبة النشاط العسكري للدول الأخرى في المنطقة، ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها في المنطقة(راضية، ٢٠٢٥، ٩٩٩).

خامساً: ترسيخ المطالب التاريخية والسيادة البحرية

نظراً للاهمية الاستراتيجية والحيوية لبحر الصين الجنوبي تؤكد الصين أن لها حقوقاً تاريخية في معظم مناطق بحر الصين الجنوبي وان لها حق تاريخي في هذه المنطقة وادعائها ان الصينيين القدماء اكتشفوا بحر الصين الجنوبي حوالي القرن الثاني قبل الميلاد وهو الذي يمنحها السيادة غير القابلة للجدل على البحر وجزر البحر ولا سيما سبراتلي وباراسيل والمياه المحيطه بها(دندن، ٢٠١٨، ١٠) ، اذ انها مستندة في ذلك الى ما يعرف بخريطة "الخطوط التسعة" والتي تستخدمها الصين لتبرير مطالباتها بالسيادة على أجزاء واسعة من هذا البحر، ومن خلال هذه

السياسة التي تتبناها، تحاول الصين لتثبيت وجودها القانوني والسياسي في المنطقة واحقيتها فيه، فضلاً عن العمل على فرضه كأمر واقع يعزز من شرعية مطالباتها أمام المجتمع الدولي، رغم اعتراض عدد من الدول المتشاطئة على البحر مثل (فيتنام والفلبين وماليزيا) ، إذ تسعى الصين لفرض سيطرتها على اجزاء واسعة من هذا البحر وهو ما اثار النزاعات الاقليمية بينها وبين هذه الدول المطلة عليه فضلاً عن الولايات المتحدة الامريكية واستراليا التي اصبحت اطرافاً للنزاع بما لهما من مصالح استراتيجية في هذا البحر بإعتباره مياه دولية ومهمة في حركة الملاحة والتجارة الدولية وامدادات الطاقة(محمد، ٢٠٢٤، ٢٣١).

المطلب الثاني: الاستراتيجية الامريكية ودول جنوب شرق آسيا في بحر الصين الجنوبي

اولاً: اهداف الاستراتيجية الامريكية في بحر الصين الجنوبي

تُعدّ منطقة بحر الصين الجنوبي في اقليم آسيا–الباسفيك أحد أهم المناطق الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية إذ ان اهمية هذه المنطقة مرتبطة بأمنها القومي في خضم تنافسها مع الصين، إذ تنظر الولايات المتحدة الامريكية إلى هذا البحر على اعتباره جزءًا حيويًا من استراتيجيتها في منطقة "الاندو–باسفيك او آسيا–الباسفيك"، لما له من أهمية في تأمين خطوط التجارة العالمية وضمان حرية الملاحة الدولية، فضلاً عن الحفاظ على النظام الدولي وقواعدها الموجودة في المنطقة، كما تسعى الولايات المتحدة الامريكية إلى منع أي قوة إقليمية في اقليم اسيا–الباسفيك – وعلى رأسها الصين – من فرض هيمنتها على هذا الممر الاستراتيجي المهم، بما قد يهدد المصالح الاقتصادية والعسكرية الأمريكية

الموجودة في المنطقة، وأن الاستراتيجية الأمريكية في هذه المنطقة اصبحت اكثر تركيزاً لاسيما بعد صعود الصين المتسارع، إذ أدى هذا الصعود إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو آسيا، واصبحت منطقة جنوب شرق آسيا تمثل نقطة ارتكاز رئيسة في احتواء النفوذ الصيني، وقد انعكس ذلك في تبني الولايات المتحدة الامريكية مقاربة استراتيجية ذات اهداف اساسية منها الأمن، والاقتصاد، والدبلوماسية، في إطار ما يُعرف بسياسة او استراتيجية "إعادة التوازن نحو آسيا" ، لان الولايات المتحدة الامريكية في تبنيها هذه الاستراتيجية فإنها تقضي لمقاومة اي قوة تسعى لفرض هيمنتها في هذه المنطقة وتسعى بذلك من خلال جهودها في توظيف فرضية مراكمة القوة بكافة ابعادها، او من خلال تعزيز تحالفاتها او علاقتها التعاونية مع دول هذه المنطقة ولاسيما (فيتنام، ماليزيا، اندونيسيا،سنغافورة) (رشيد، ٢٠٢٣، ٥٢-٥٣).

وتركز الاستراتيجية الأمريكية في هذه المنطقة التي تراها مصلحة قومية وجوهرية على عدة اهداف، بعد ان كانت سياستها واهدافها مبنية على المصالح التجارية والاقتصادية المشتركة في المنطقة الى سياسة غايتها وهدفها الرئيس هو احتواء توسع الصين المتنامي لاسيما في منطقة بحر الصين الجنوبي، فضلاً عن اهداف اساسية أبرزها الحفاظ على حرية الملاحة في المياه المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي وحركة اسطولها والتدفق الآمن للتجارة العالمية، إذ تمر عبر بحر الصين الجنوبي نسبة كبيرة من التجارة الدولية، مما يجعله ذا أهمية حيوية واستراتيجيه للاقتصاد العالمي ومصالح الولايات المتحدة الامريكية في اقليم اسيا-الباسفيك، فضلاً عن انها تهدف لضمان استمرار وجودها الأمني وقدرتها على

نشر قواعدها العسكرية بين المحيطين الهادئ والهندي دون وجود قوة او خطر تهدد أمنها القومي ومصالحها في هذه المنطقة وان الولايات المتحدة الامريكية تسعى لإجبار الصين للانسحاب من الممرات الرئيسة في بحر الصين واجبارها للتراجع عن مطالباتها البحرية في محاولة لتقويض قوة الصين وصعودها، ولتحقيق اهداف استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية عملت على عدة ركائز منها: تعزيز تحالفاتها الامنية العسكرية الثنائية مع دول المنطقة وابرز هذه التحالفات هي (التحالف الامريكي–الياباني، التحالف الامريكي–الفيتنامي، التحالف الامريكي–الماليزي) فضلاً عن حلفائها من اقليم آسيا–الباسفيك مثل كوريا الجنوبية واستراليا والهند، فضلاً عن تكثيف وجودها العسكري وتفعيل قواعدها في المنطقة واجراء مناورات مشتركة مع حلفائها ،اضافة الى تعاوناتها الاقتصادية الثنائية والمتعددة الاطراف وشراكاتها التجارية مثل اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي التي انسحبت منها لاحقاً لزيادة كفاءة سلاسل التوريد واستثماراتها في هذه المنطقة لاسيما بحر الصين الجنوبي(عباس، ٢٠٢١، ٧–١١).

فضلاً عن ذلك، تسعى الولايات المتحدة الامريكية إلى تعزيز القانون الدولي والمحافظة على النظام القائم، لاسيما ما يتعلق باتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار، وذلك في مواجهة التنافس والمطالبات الصينية وهيمنتها الاقليمية ، وقد عبّرت الولايات المتحدة الامريكية رفضها هذه المطالبات، معتبرة أنها تمثل تهديدًا لأمن واستقرار النظام الدولي ولحقوق الدول الأخرى في المنطقة(محمد، ٢٠٢٥، ٣٠٧–٣٠٨) ، كما ان الهدف الرئيس للاستراتيجية الأمريكية هو الحفاظ على توازن القوى الإقليمي(او اعادة التوازن) في اقليم آسيا–الباسفيك ومنطقة بحر

الصين الجنوبي والحيلولة دون صعود دولة لاسيما الصين في ظل نفوذها الكبير والمتزايد، وفي ظل اتباع الادارة الامريكية استراتيجية او(سياسة احتواء القوة الصاعدة) بعد مدة من سياسة عدم التدخل في النزاعات البحرية، ومنعها من تحويل بحر الصين الجنوبي إلى مجال لنفوذها الاستراتيجي والحيوي ومحاولتها لتوسيع نفوذها الاقليمي والعالمي(صالح، ٢٠٢٤، ١٠٢-١٠٤).

ثانياً: اهمية بحر الصين الجنوبي لدول جنوب شرق آسيا

تُعدّ منطقة بحر الصين الجنوبي محوراً رئيساً وأساسياً في تشكيل العلاقات الاستراتيجية والاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا، إذ يرتبط ارتباطاً وثيقاً ببنية هذه المدول السيادية والاقتصادية والامنية، فمن الناحية الاقتصادية، يشكّل هذا البحر ممراً حيوياً واستراتيجياً تمر عِبره التجارة الدولية والتي تُقدّر بنحو (٣ تريليونات دولار سنوياً)، الأمر الذي يجعل اقتصادات الدول الساحلية فيها مثل فيتنام والفلبين وماليزيا مُعتمدة بشكل مباشر ورئيس على استقراره؛ وذلك لضمان تدفق السلع والطاقة للأسواق العالمية، وعليه فإن أي اضطراب على اي جانب في هذا البحر ينعكس بشكل مباشر على اقتصاديات وأمن واستقرار هذه الدول، سواء من خلال ارتفاع تكاليف النقل أو تهديد سلاسل التوريد العالمية (إبراهيم، ٢٠٢٢، ١٦٠،١٦٢) ، كما أن هذا البحر يرتبط بالممرات البحرية المهمة والحيوية واهمها مضيق ملقا، الذي يُعد شرياناً رئيساً لأمن الطاقة العالمي، مما يعزز الأهمية الجيوستراتيجية لدول المنطقة في النظام الدولي (خميس، ٢٠٢٤، ١٢)، بالاضافة، تمثل العلاقة بين دول جنوب شرق آسيا وبحر الصين الجنوبي بعداً سيادياً معقداً، إذ تتداخل المطالبات الإقليمية ضمن المناطق الاقتصادية الخالصة والتي نظمتها

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ١٩٨٢، إذ ان الدول الساحلية مثل (فيتنام والفلبين وماليزيا) تسعى لتأكيد حقوقها السيادية في استغلال الموارد البحرية، في مقابل مطالبات واسعة من الصين على هذا البحر وسيادته، الأمر الذي أدى إلى تعقيد الوضع القانوني وتحويل هذا البحر إلى ساحة تنافس ونزاع مستمر(ابراهيم، ٢٠٢٢، ١٦٨)، ويُظهر هذا التداخل أن العلاقة مع البحر أصبحت مسألة تتعلق بالسيادة الوطنية للدول والشرعية القانونية لهم فيه ، وهو الأمر الذي يحوّل البحر لمجال تنافس وصراع على النفوذ والموارد فيه، ولاسيما في ظل احتوائه على الاحتياطيات الكبيرة من النفط والغاز، فضلاً عن كونه من أغنى مناطق الصيد في العالم لاحتوائه على الثروة السمكية الهائلة، وتعتمد على هذه الموارد العديد من دول جنوب شرق آسيا في دعم اقتصاداتها وتحقيق أمنها الغذائي، مما يزيد من حدة التنافس عليها، ويؤدي هذا العامل إلى تعزيز الطابع الاستراتيجي للبحر، حيث يرتبط التحكم بالموارد فيه بشكل مباشر بالقوة الاقتصادية للدول (إبراهيم، ٢٠٢٢، ١٦٥-١٦٦)، فضلاً عن ذلك، فإن هذا البحر يشكّل بيئة أمنية واستراتيجية حساسة؛ نتيجة للتنافس الدولي والإقليمي عليه، مما يدفع دول المنطقة إلى تبني سياسات توازن بين القوى الكبرى لاسيما بين الصين والولايات المتحدة الامريكية ، إذ تلعب رابطة دول جنوب شرق آسيا(آسيان) دوراً مهماً في إدارة النزاعات وتعزيز التفاعل الدبلوماسي الإقليمي، إلا أن فاعليتها تبقى محدودة؛ بسبب تباين واختلاف مصالح الدول الأعضاء واختلاف مواقفها تجاه النزاع ، لكنها تبقى في دائرة إدارة التنافس والنزاعات والحفاظ على الاستقرار والأمن الإقليمي (إبراهيم، ٢٠٢٢، ١٧٥) ، ولذلك فإن العلاقة بين دول جنوب شرق آسيا وبحر الصين الجنوبي

ليست فقط علاقة جغرافيـة، بل هي علاقة استراتيجية وبنيوية متعددة الأبعاد تشمل الابعاد السياسية والاقتصادية والامنية، مما يجعل أي تغيير او تحول في موازين القوى في المنطقة ذا تأثير مباشر على استقرار وتنميـة هذه الدول والاقليم فهو يُعد مجالاً حيوياً للأمن القومي لدول جنوب شرق آسيا، كما تتزايد فيه مظاهر التنافس العسكري والتوترات الإقليمية، وقد أدى تصاعد النفوذ الصيني في المنطقة، والتواجد الامريكي، لخلق بيئة أمنية معقدة تدفع هذه الدول الإقليمية إلى تعزيز قدراتها الدفاعية والبحريـة، كما تسعى هذه الدول لبناء شراكات استراتيجية وامنية للحفاظ على توازن القوى الاقليمي وضمان حرية الملاحة، الأمر الذي يعكس إدراكها لأهمية هذا البحر كخط دفاع أول عن أمنها الوطني (خميس، ٢٠٢٤، ١٨).

وتتباين مواقف الدول الاقليمية المطلة على بحر الصين الجنوبي بتباين موقعها الجغرافي طبيعة المطالبات البحرية ومستوى ارتباطها بالدول الكبرى، إذ ان الفلبين هي اكثر الدول انخراطاً في نزاعها مع الصين على هذا البحر اذ اصبحت من مجرد مطالبة إقليمية إلى مسألة قانونية واستراتيجية بعد لجوئها للتحكيم الدولي وما ترتب على حكم عام ٢٠١٦ من تعزيز الأساس القانوني لحقوقها السيادية في منطقتها الاقتصادية الخالصة وتمسكها بحقوقها البحرية وتعزيز تعاونـها الدفاعي مع الولايات المتحدة الامريكية(Fook, 2024, 3-7)، كما تتبع ماليزيا مقاربة أكثر حذرًا،إذ تقوم على الجمع ما بين تأكيد حقوقها السيادية في المنطقة الاقتصادية الخالصة واستثمار موارد النفط والغاز، وما بين تجنب تحويل الخلاف البحري إلى مواجهة سياسية مفتوحة مع الصين؛ إذ انها حافظت على علاقاتها الاقتصادية مع الصين بالتوازي مع مراقبة النشاط الصيني وتعزيز وجودها البحري

والذي يعكس سياسة تقوم على الموازنة ما بين حماية السيادة البحرية وعدم الإضرار بالمصالح الاقتصادية والاستراتيجية الأوسع(Storey, 2020, 2-4).

اما بروناي فإنها تمثل نمطًا أكثر هدوءًا في المطالبات البحرية على الرغم من تداخل الخطوط الصينية مع أجزاء واسعة من منطقتها الاقتصادية الخالصة وارتباط هذه المياه بمصالحها الحيوية في قطاع الطاقة، لذلك فضلت بروناي عدم التصعيد مع الصين مع التمسك عمليًا بحقوقها البحرية وعدم الاستجابة لمساعي الصين الرامية لفرض صيغة للتطوير المشترك للموارد في المناطق المختلف عليها، مما يعكس رغبتها في الموازنة ما بين حماية مصالحها البحرية وبين المحافظة على العلاقات الاقتصادية مع الصين(Storey, 2018, 5-6) ، وبالنسبة الى إندونيسيا فهي لا تُعد طرفاً تقليدياً في النزاع على جزر سبراتلي إلا أن امتداد المطالبات الصينية إلى المياه الواقعة شمال جزر (ناتونا) والمتداخلة مع المنطقة الاقتصادية الخالصة الإندونيسية أدخلها مباشرةً في التفاعلات الأمنية لبحرالصين الجنوبي، لذلك تبنت مقاربة تجمع ما بين الدفاع عن حقوقها المستندة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وتعزيز قدراتها الرقابية والبحرية حول (ناتونا)، وما بين الحفاظ على دورها الدبلوماسي داخل (الآسيان) والسعي لإدارة النزاع دون الانخراط في مواجهة مباشرة مع الصين(Weatherbee, 2016, 3-5)، والجدير بالذكر أن التنافس في بحر الصين الجنوبي لا يقتصر على الثنائية الصينية–الأمريكية، وإنما يقوم كذلك على شبكة من الاستجابات الإقليمية المختافقة تتراوح ما بين الموازنة الصلبة نسبيًا لدى الفلبين، والموازنة الحذرة لدى ماليزيا، والتهدئة لدى بروناي، والدفاع القانوني–الدبلوماسي لدى إندونيسيا.

ومن الجدير بالذكر ان دول جنوب شرق آسيا تمثل عنصرًا محوريًا في الاستراتيجية الأمريكية وتعزز من بناء تحالفات وشراكات إقليمية، خاصة مع دول رابطة آسيان(ASEAN) ، إذ تُعد هذه الدول "حلقة التوازن" بين الولايات المتحدة الامريكية والصين، وأن تعزيز علاقاتها مع هذه الدول يُسهم في الحد من النفوذ الصيني، لاسيما في ظل المـخاوف الإقليمية من التوسع الصيني في البحر، إذ ان الولايات المتحدة الامريكية تعزز من القدرات الدفاعية لدول آسيان، وتشجعها على تبني مواقف أكثر حدة وصرامة تجاه الصين، كما ترى بعض هذه الدول ان الدور الأمريكي عامل توازن مهم في مواجهة الصعود الصيني وتوسعها نحو بحر الصين الجنوبي، رغم حرصها على عدم الانحياز الكامل لأي طرف لضمان امن واستقرار المنطقة وبحر الصين الجنوبي،ولذلك يتضح مما سبق ان هذا البحر ليس مجرد نطاق جغرافي فحسب، بل يمثل مجالاً حيوياً واستراتيجياً يؤثر بشكل مباشر في استقرار هذه الدول وتنميتها، ويُعد عاملاً حاسماً في تحديد سياساتها الإقليمية والدولية(ابراهيم، ٢٠٢٣، ١٣١-١٣٥).

المطلب الثالث: مآلات مستقبل التنافس الاقليمي على بحر الصين الجنوبي

ويمكن تقسيم مآلات مستقبل هذا التنافس الى ثلاثة مشاهد رئيسة؛ لأنها الصيغة الأكثر استعمالًا في الدراسات الاستشرافية والعلاقات الدولية وهي: **مشهد احتمال استمرارية التنافس الاقليمي على بحر الصين الجنوبي والابقاء على الوضع القائم ، مشهد احتمال تطور التنافس على بحر الصين الجنوبي لصالح احد الاطراف المتنافسة ، ومشهد : احتمال تراجع التنافس وتوقف النزاع على بحر الصين الجنوبي.**

أولًا: احتمال استمرارية التنافس الاقليمي على بحر الصين الجنوبي والابقاء على الوضع القائم

يقوم هذا الاحتمال على فرضية أن النزاع سيبقى مفتوحًا، لكن تحت سقفٍ متوازن يمنع الانزلاق إلى حرب شاملة، وفي هذا السياق تستمر الصين في تكريس وجودها البحري في بحر الصين الجنوبي عبر أدوات (المنطقة الرمادية) مثل خفر السواحل ، والاقتراب القسري، والضغط على أنشطة الصيد والطاقة، بينما تعزز الولايات المتحدة الامريكية حركة حرية الملاحة، وتوسيع الشراكات الدفاعية مع الحلفاء والشركاء، من دون أن تسعى إلى مواجهة مباشرة، وهذا الاحتمال هو الأقرب للواقع لأن الدراسات الاستراتيجية الحديثة تشير إلى أن جنوب شرق آسيا أصبح خط المواجهة الأمامي للتنافس الأمريكي–الصيني، مع إدراك متبادل لكلفة الحرب المباشرة(Roy, 2024,185) ، ويتعزّز هذا المشهد لأن الصين،و رغم سعيها إلى توسيع نفوذها البحري، لم تصل بعد إلى مرحلة فرض سيطرة كاملة على البحر، كما أن الولايات المتحدة الامريكية لا تستطيع بدورها حسم سيطرة البحر لصالحها قانونيًا أو جغرافيًا، بل تعمل بشكل رئيس على منع الهيمنة الصينية في هذا المجال البحري المهم، وفي هذا الصدد، ترى بعض الدراسات أن الصين بعيدة عن فرض هيمنة كاملة على هذا البحر، وأن دعم الولايات المتحدة الامريكية لقدرات بعض دول المتنافسة، لاسيما الفلبين، قد يؤدي إلى حالة جمود وردع متبادل أكثر من كونه حسمًا نهائيًا، لذلك فإن (بقاء الحال على ما هو عليه) يعني استمرار التنافس والنزاع، وازدياد الحوادث، مع غياب الحسم النهائي(Zhang, 2023, 36–37) ، فضلاً عن ان مواقف دول جنوب شرق

آسيا تدفع نحو هذا الاحتمال؛ لأن أغلبها لا يريد الانحياز الكامل إلى أحد الجانبين، بل يفضّل تعزيز مرونة ASEAN ووحدتها أو التمسك بعدم الانحياز قدر الإمكان. وبينّ تقرير ISEAS لعام ٢٠٢٤ أن نسبة كبيرة من دول المنطقة تفضّل تقوية تماسك الآسيان والابتعاد عن ضغوط (اختيار أحد الجانبين)، وهو ما يعني أن البيئة الإقليمية لا تزال تميل إلى إدارة التنافس أكثر من الانخراط في الصراعات الاقليمية والبحرية(Seah, 2024).

ومن الناحية التحليلية، يمكن القول إن هذا الاحتمال هو الأكثر ترجيحًا في الأمد المنظور، لأن جميع الأطراف تحقق منه المكاسب: الصين تواصل تقويض الوضع القائم تدريجيًا دون حرب، والولايات المتحدة الامريكية تمنع الهيمنة الصينية المنفردة، والدول الإقليمية تستثمر التنافس الاقليمي لتحسين قدراتها الدفاعية وعلاقاتها الخارجية لاسيما مع الولايات المتحدة الامريكية، لكن التهديد الحقيقي يكمن في أن استمرار هذا النزاع بهذه الصورة يراكم الحوادث ويجعل أي خطأ تكتيكي أو صدام محدود قابلًا للتصعيد السريع، خاصة في ظل ازدياد الحضور العسكري، وتقارب السفن والطائرات، وتداخل ملفات البحر مع ملف تايوان(Zhang, 2023, 39–40).

ثانيًا: احتمال تطور التنافس على بحر الصين الجنوبي لصالح احد الاطراف المتنافسة.

في هذا الاحتمال لا تختفي الأزمة، ولكن تميل موازينها تدريجيًا لصالح احد الاطراف المتنافسة، وهنا يمكن التمييز بين احتمالين فرعيين: رجحان نسبي لصالح الصين أو رجحان ردعي لصالح الولايات المتحدة الامريكية وشركائها، فالرجحان

الصيني يتحقق إذا استطاعت تحويل وجودها المستمر في الجزر والمياه المتنازع عليها إلى (وضع طبيعي جديد)، إذ تقبل الدول الإقليمية، بالقيود التي تفرضها الصين على عملية الصيد، والتنقيب، والوجود العسكري، وقد لخّص Denny Roy هذا المعنى حين أشار إلى أن الهيمنة الصينية على البحر يعني القبول الدولي بسيطرة الصين على البحر وجزره وامتلاكها حق الفيتو على النشاطات الأجنبية داخل نطاق الخطوط المتقطعة(Roy, 2024, 186) ، لكن هذا الرجحان الصيني، حتى لو تحقق جزئيًا، فهو لا يعني سيادة مطلقة ونهائية؛ لأن حكم التحكيم الصادر سنة ٢٠١٦ أبقى أساسًا قانونيًا قويًا لمعارضة المطالبات الصينية الواسعة، وقرر بأنه لا أساس قانوني لحقوق تاريخية صينية تتجاوز ما يتيحه قانون البحار، وأن الاتفاقية قد جاوزت أي ادعاءات تاريخية تتعارض مع حدودها، وهذا يعني أن أي (تفوق) صيني سيكون في الغالب تفوقًا ميدانيًا أكثر منه اعترافًا قانونيًا دوليًا كاملًا بالسيادة البحرية(PCA, 2016, 111–117) ، أما الاحتمال الفرعي الثاني، أي رجحان الكفة لصالح الولايات المتحدة الامريكية وشركائها، فيقوم على تعزيز الردع البحري والجوي، وربط أمن الدول الإقليمية بشبكات تحالف أوسع، بما يمنع الصين من تحويل تفوقها الجغرافي إلى سيادة وهيمنة كاملة، ومع ذلك، فإن حتى هذا الاحتمال الأمريكي–الإقليمي لا يقود بسهولة إلى سيادة وسيطرة أمريكية للبحر؛ لأن الولايات المتحدة الامريكية ليست دولة مطالِبة بالسيادة البحرية، بل هدفها الفعلي هو منع الانفراد والتفوق الصيني والحفاظ على حرية الملاحة والتزاماتها الأمنية، ولهذا فالأقرب علميًا هو أن مشهد "الفوز لصالح طرف" لا

يعني إقصاء الطرف الآخر ، بل يعني ميل ميزان الردع والنفوذ لصالح أحدهما لفترة معينة، مع بقاء النزاع نفسه قائمًا(Reuters, 2026)

ثالثًا: احتمال تراجع التنافس وتوقف النزاع على بحر الصين الجنوبي

هذا الاحتمال الأكثر إيجابية، لكنه ليس الأسهل تحققًا، ويقوم على افتراض نجاح الأطراف في نقل النزاع من منطق فرض الأمر الواقع إلى منطق إدارة التنافس والنزاع قانونيًا وسياسيًا عبر اتفاقيات معينه حول هذا البحر، التي تنص على الالتزام بحل النزاعات بالوسائل السلمية ومن دون التهديد باستخدام القوة أو اللجوء إليها(ASEAN, 2024) ، غير أن هذا الاحتمال يواجه معوقات بنيوية مهمة أبرزها أن الصين تميل، إلى تفضيل مدونة سلوك مرنة وغير ملزمة، بينما تميل الأطراف الأخرى المتنافسة إلى صيغة أكثر إلزامًا وقابلية للمساءلة، فضلًا عن الانقسامات داخل الآسيان نفسها، وتفاوت مصالح الدول المطلة على البحر، واستمرار الربط بين التنافس على بحر الصين الجنوبي وبين التنافس بين الصين والولايات المتحدة الامريكية، لذلك فإن (توقف النزاع) او انتهاء الصراع على السيادة والاهمية البحرية، هو احتمالٌ ضعيف في المدى القريب، بينما الأرجح هو تخفيف التوتر والاحتواء(Lin, 2025) ، فضلاً عن ان نجاح مشهد التهدئة يبقى مرتبطًا في العلاقات الأمريكية–الصينية عمومًا، ولاسيما ملف تايوان، إذ ان اي توسع في العلاقة بين القوتين أو تراجع حدة التوتر ينعكس إيجابًا على بحر الصين الجنوبي، لأن البحر هو جزء من بنية تنافس جيواستراتيجي وفي المقابل، فإن تدهور العلاقة لاسيما ملف تايوان قد يحوّل هذا البحر إلى ساحة ردع أو ضغط متبادل، ويقوّض فرص التسوية(Zhang, 2023, 41–42).

استنادًا إلى الأدبيات المتخصصة والاتجاهات العملية حتى ٢٠٢٦، يمكن ترجيح أن الاحتمال الأول، أي استمرار التنافس مع بقاء النزاع دون حسم نهائي، هو الاحتمال الأكثر تحققاً، فالتنافس مرجّح أن يبقى مستمرًا، ولا توجد هناك دولة قادرة على الهيمنة او السيطرة الكاملة على بحر الصين الجنوبي في المدى المنظور؛ لكن الصين قد تواصل توسيع نفوذها البحري والاقليمي، فيما تعمل الولايات المتحدة الامريكية والدول الإقليمية على منع تحويل هذا النفوذ إلى سيادة وهيمنة معترف بها.

الخاتمة

في ضوء ما تقدّم يتضح أن بحر الصين الجنوبي لم يعد مجرد نطاق جغرافي للتفاعل الإقليمي، بل اصبح احدى اهم بؤر التفاعل الجيواستراتيجي والسياسي لإعادة تشكيل توازنات القوة في النظام الدولي، إذ تتقاطع فيه المصالح الاقتصادية والأمنية والسياسية للدول الكبرى والإقليمية، وقد بيّنت الدراسة أن تصاعد التنافس بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، في ظل التداخل للمطالبات السيادية لدول جنوب شرق آسيا، أسهم في تعقيد البيئة الامنية والاستراتيجية للمنطقة، واصبحت بحالة مستمرة من التوتر والتنافس، وأن الاستراتيجيات المتبعة من قبل الأطراف المتنافسة والمتنازعة تقوم على مزيج من أدوات القوة الصلبة والناعمة، منها التعزيز العسكري وبناء القدرات البحرية، فضلاً عن توظيف الأطر القانونية والدبلوماسية، وهو ما يعكس طبيعة الصراع المركّب الذي يتجاوز البعد العسكري والامني ليشمل أبعادًا اقتصادية وسياسية وقانونية. وفي هذا السياق، برزت دول جنوب شرق آسيا بوصفها فاعلًا وسيطًا يسعى إلى

تحقيق التوازن بين القوى الكبرى، دون الانخراط في صراعات مباشرة، وهو الأمر الذي عزز من فرضية "إدارة التنافس" بدلًا من حسمه.

كما تبيّن أن مآلات هذا التنافس لا تتجه نحو الحسم لصالح هيمنة احد الاطراف، بل نحو استمرار حالة التنافس والتوازن النسبي والقائم على الردع المتبادل، مع بقاء احتمالات التصعيد، وعليه، فإن استقرار هذه المنطقة سيظل مرهوناً بقدرة الأطراف الفاعلة على إدارة التنافس في هذا البحر ، بما يمنع الانزلاق نحو صراع قائم، ويعزز في الوقت ذاته معادلة توازن القوى كحل للأمن والاستقرار الاقليمي والدولي.

قائمة المصادر:

١. باهر مردان مضخور وآخرون، الصين: صعود عالمي في ظل متغيرات الضعف الاستراتيجي، مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى تأملات في المسرح الجيو سياسي العالمي الجديد،دار اكاديميون،الاردن،٢٠١٩.
٢. جوناثان بيركشير ميلر، بحر الصين الجنوبي بؤرة الصراع القادم، ترجمة:كريم الماجري، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٦.
٣. خلف عبدالله محمد، النزاع الاقليمي في بحر الصين الجنوبي وآفاقه المستقبلية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد(١٣) ، العدد(٤٩) ، ٢٠٢٤.
٤. دياري صالح مجيد، بحر الصين الجنوبي(تحليل جيوبولتيكي)، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٨.
٥. سمر ابراهيم ، دور منظمة الآسيان في تسوية النزاعات (دراسة حالة: بحر الصين الجنوبي)، مجلة آفاق آسيوية، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد(١٠)، مصر ، ٢٠٢٢.
٦. سمر إبراهيم محمد، تأثير تحالف أوكوس على الاستقرار الإقليمي في منطقة بحر الصين الجنوبي، مجلة السياسة والاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر، المجلد (٢٦)، العدد (٢٥)، ٢٠٢٥.
٧. عبد العاطي، بدر .الصراع في بحر الصين الجنوبي: الأبعاد الاستراتيجية والتوازنات الدولية .القاهرة :مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٧.
٨. عبد القادر دندن، مكانة بحري الصين الشرقي والجنوبي في الاستراتيجية الصينية تجاه منطقة آسيا المحيط الهادي، مجلة قضايا آسيوية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٩.

٩. عمار كريم حميد، ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق آسيا، مركز الرافدين للحوار،لبنان، ٢٠٢١.
١٠. عنود عبدالله الحباشنة، الصراعات الاقليمية في منطقة بحر الصين الجنوبي دراسة تحليلية للأسباب والحلول، المجلة الاردنية في القانون والعلوم السياسية، جامعة مؤته، المجلد(١٧)، العدد(٣)، الاردن، ٢٠٢٥.
١١. كمال سمين ابراهيم، الاستراتيجية الصينية في بحر الصين الجنوبي،دار ايام للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٢٣.
١٢. كوثر يونس رشيد، استراتيجية الامن القومي الامريكي تجاه اقليم اسيا الباسفيك وافاقها المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٢٣.
١٣. ماهر اسماعيل ابراهيم، المصالح الدولية في بحر الصين الجنوبي دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة الدراسات الاكاديمية، المجلد(٢)، العدد(٤)، المركز الجامعي-افلو، الجزائر، ٢٠٢٢.
١٤. محمد علي عباس وزياد طارق عبد الرزاق، الاستراتيجية الامريكية في بحر الصين الجنوبي، مجلة قضايا آسيوية، العدد(٩)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠٢١.
١٥. مدحت ايوب، الآسيان بين بكين والصين، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٣)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة،٢٠١١.
١٦. منتهى علي حسين وحسين مزهر خلف، بحر الصين الجنوبي في المدرك الاستراتيجي الصيني، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد(٩٤)، بغداد ، ٢٠٢٣.
١٧. ناديا انور الخزرجي، اهمية بحر الصين الجنوبي في المدرك الاستراتيجي الامريكي-الصيني، ورقة بحثية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٢٥.
١٨. نور سبع خميس ، الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة جنوب شرق آسيا في السياسة الدولية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، العدد(٢٨)، بغداد، ٢٠٢٥.
١٩. نوره جبر عليوي، النزاعات الدولية في بحر الصين الجنوبي واثرها على الامن في شرق آسيا بعد عام ٢٠١٠، رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق،٢٠٢٣.
٢٠. هزوات راضية، جيوبوليتيك بحر الصين الجنوبي دراسة في الاستراتيجية الصينية والامريكية في المنطقة، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيسمسيلت ، المجلد(١٠)، العدد(٢)، الجزائر، ٢٠٢٥.
٢١. وليد عبد الفتاح السيد صالح، الصراع الصيني–الأمريكي تجاه بحر الصين الجنوبي، حوليات آداب عين شمس،كلية الاداب،جامعة عين شمس، المجلد(٥٢)، العدد(٤)، ، مصر، ٢٠٢٤.
٢٢. ياسر عرفات حيدر محمد، تاريخ النزاع في بحر الصين الجنوبي، المركز الديمقراطي العربي، ١١ يناير ٢٠٢٥، متاح على الرابط: https://democraticac.de/?p=102142 ، تمت الزيارة في ٢٠٢٦/٣/١٦.

23. ASEAN, The 22nd Senior Officials' Meeting on the Implementation of the Declaration on the Conduct of Parties in the South China Sea Held in Xi'an, Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, 2024, https://www.fmprc.gov.cn/eng/gjhdq_665435/2675_665437/2732_663468/2734_663472/202412/t20241211_11542394.html .
24. Bill Hayton, The South China Sea: The Struggle for Power in Asia. New Haven: Yale University Press, 201٤.
25. Denny Roy, "Responding to Chinese Expansionism in the South China Sea," in: The Indo-Pacific Mosaic: Comprehensive Security Cooperation in the Indo-Pacific, ed. James M. Minnich, Daniel K. Inouye Asia-Pacific Center for Security Studies, USA, 2024
26. Donald E. Weatherbee, Re-Assessing Indonesia's Role in the South China Sea, ISEAS Perspective, No. 18, ISEAS–Yusof Ishak Institute, Singapore, 2016.
27. Ian Storey, Malaysia and the South China Sea Dispute: Policy Continuity amid Domestic Political Change, ISEAS Perspective, No. 18, ISEAS–Yusof Ishak Institute, Singapore, 2020
28. Ian Storey, President Xi Jinping's Visit to Brunei Highlights Progress and Problems in Bilateral Relations, ISEAS Perspective, No. 83, ISEAS–Yusof Ishak Institute, Singapore, 2018.
29. Joanne Lin, and Pou Sothirak, "The Elusive Code: Why ASEAN Needs a New Playbook for the South China Sea," Fulcrum, ISEAS – Yusof Ishak Institute, Singapore, June 27, 2025, تمت الزيارة في ٢٠٢٦/٣/٢٩، متاح على الرابط: https://fulcrum.sg/the-elusive-code-why-asean-needs-a-new-playbook-for-the-south-china-sea/ .
30. Ketian Zhang, "Conflict Scenarios between the United States and China in the South China Sea," in: Conflict Scenarios between the United States and China at Sea, Korea Institute for Maritime Strategy (KIMS), Seoul, South Korea, 2023.
31. Lye Liang Fook, The China-Philippines Bilateral Consultation Mechanism on the South China Sea: Has it Worked for China?, ISEAS Perspective, No. 26, ISEAS–Yusof Ishak Institute, Singapore, 2024.

32. Nguyen Thi Lan Anh, "Origins of the South China Sea Dispute," in Territorial Disputes in the South China Sea: Navigating Rough Waters, 2015.
33. Permanent Court of Arbitration, The South China Sea Arbitration (The Republic of the Philippines v. The People's Republic of China), Final Award, Permanent Court of Arbitration, The Hague , 2016.
34. Reuters, Philippines, France Sign Military Pact amid South China Sea Tensions, March 27, 2026, تمت الزيارة في ٢٠٢٦/٣/٢٩، متاح على الرابط: https://www.reuters.com/world/china/philippines-france-sign-military-pact-amid-south-china-sea-tensions-2026-03-27/?utm_source=chatgpt.com .
35. Sacks,Benjamin, The Political Geography of the South China Sea Disputes, RAND Corporation, 2022.
36. Seah, S. et al., The State of Southeast Asia: 2024 Survey Report ,ISEAS - Yusof Ishak Institute, Singapore , 2024.